

4.9 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الثلث الأول من عام 2018، بارتفاع نسبته 8.7% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الثلث الأول من عام 2018، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 12,240 رخصة خلال الثلث الأول من عام 2018، مقارنة مع 13,118 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 6.7%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 4908 ألف م² خلال الثلث الأول من عام 2018، مقارنة مع 4516 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته 8.7%.

ويعود سبب الارتفاع الكبير في المساحات المرخصة في مناطق أمانة عمان خلال شهر نيسان إلى المباشرة الفعلية بتطبيق نظام الأبنية الجديد للمناطق التابعة لأمانة عمان الكبرى اعتباراً من شهر أيار، مما أدى إلى زيادة الإقبال على الترخيص تجنباً من أصحاب التراخيص للتعديلات الجديدة على النظام. حيث بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في محافظة العاصمة 3812 رخصة خلال الثلث الأول من عام 2018، مقارنة مع 2862 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته 33.2%. وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في محافظة العاصمة 2884 ألف م² خلال الثلث الأول من عام 2018، مقارنة مع 1987 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته 45.1%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الثلث الأول من عام 2018 حوالي 3576 ألف م²، مقارنة مع 3553 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته أقل من 1%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الثلث الأول من عام 2018 حوالي 1332 ألف م²، مقارنة مع 963 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته 38.3%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الثلث الأول من عام 2018 ما نسبته 72.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 27.1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 58.8%، تلاها محافظة إربد بنسبة 12.9%، ومحافظة الزرقاء بنسبة 11%، ومحافظة البلقاء بنسبة 5.5%، ومحافظة جرش بنسبة 2.6%، ومحافظة المفرق بنسبة 1.9%، ومحافظة العقبة بنسبة 1.7%، ومحافظة الكرك بنسبة 1.6%، ثم محافظتي

مأدبا وعجلون بنسبة بلغت 1.3% لكل منهما، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 1.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 76.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الثلث الأول من عام 2018، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 18.7% وإقليم الجنوب ما نسبته 4.7%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الثلث الأول من عام 2018 ما نسبته 55% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 45%.

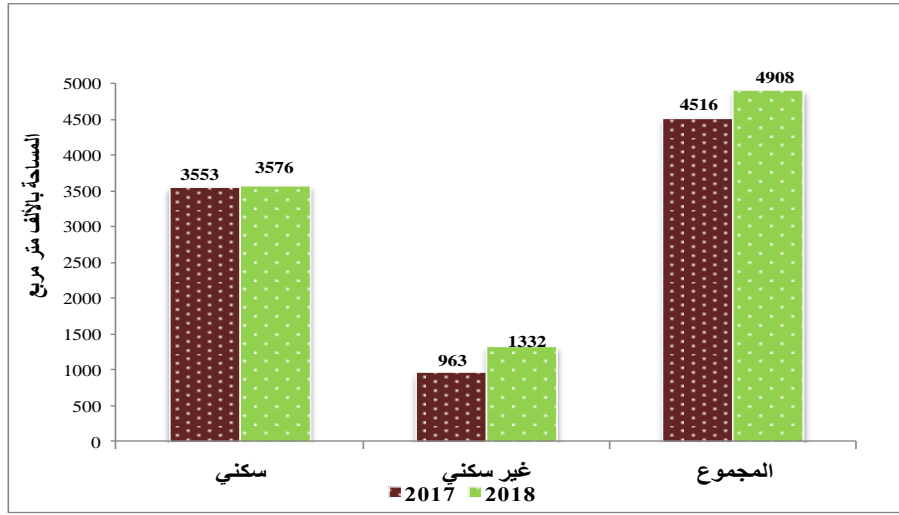
وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 2701 ألف م² خلال الثلث الأول من عام 2018 مقابل 2151 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته 25.6%.

أما على مستوى شهر نيسان لعام 2018، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 3708 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 2062 ألف م² مقارنة مع 997 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته 106.8%.

جدول (1) عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الثلث الأول من عامي 2017 و2018 (المساحة بالألف متر مربع)

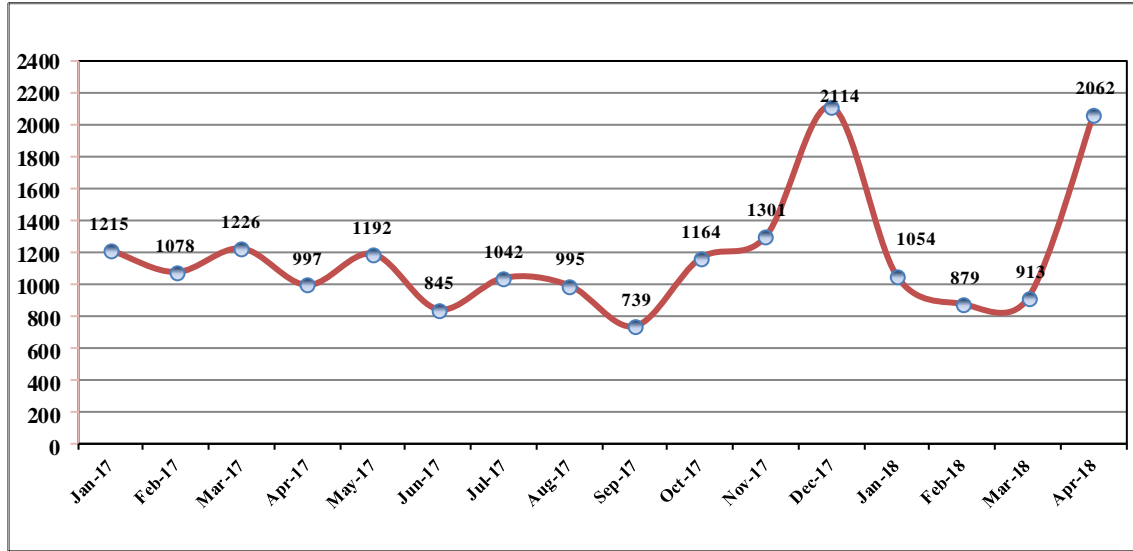
| نسبة التغير في المساحات المرخصة % | 2018 | | 2017 | | الشهر |
|-----------------------------------|---------|-----------|---------|-----------|--------------|
| | المساحة | عدد الرخص | المساحة | عدد الرخص | |
| 13.3 - | 1054 | 3573 | 1215 | 3678 | كانون الثاني |
| 18.5 - | 879 | 2443 | 1078 | 3252 | شباط |
| 25.5 - | 913 | 2516 | 1226 | 3397 | آذار |
| 106.8 + | 2062 | 3708 | 997 | 2791 | نيسان |
| 8.7 + | 4908 | 12240 | 4516 | 13118 | الثلث الأول |

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الثلث الأول لعامي 2017 و2018



الشكل (2):

مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2017 و 2018 (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأنسة أمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (1327)-
(5300700)